

Distr.: General
31 July 2019
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الرابعة والسبعون

البند ٧٢ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: مسائل حقوق
الإنسان، بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع
الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية

حقوق المشردين داخليا

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى الجمعية العامة تقرير المقررة الخاصة المعنية بحقوق الإنسان
للمشردين داخليا، سيسيليا خيمينيس - داماري، المقدم وفقا لقرار الجمعية العامة ١٨٢/٧٢ وقرار مجلس
حقوق الإنسان ١٥/٤١.



الرجاء إعادة استعمال الورق

* A/74/150

290819 220819 19-13101 (A)



تقرير المقررة الخاصة المعنية بحقوق الإنسان للمشردين داخليا

موجز

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى الجمعية العامة تقرير المقررة الخاصة المعنية بحقوق الإنسان للمشردين داخليا، سيسيليا خيمينيس - داماري، المقدم وفقا لقرار الجمعية العامة ١٨٢/٧٢ وقرار مجلس حقوق الإنسان ١٥/٤١.

وفي هذا التقرير، تسعى المقررة الخاصة إلى تسليط الضوء على حالة الأطفال المشردين داخليا الذين يعانون ويموتون بسبب عدم وجود استجابات سريعة ومناسبة لاحتياجاتهم الخاصة وشواغلهم المتعلقة بالحماية، والافتقار إلى القدرات والموارد لسد ثغرات الحماية من جانب الجهات الفاعلة في المجال الإنساني. وتدعو إلى تجديد الاهتمام بتحسين حماية الأطفال المشردين داخليا، مع التركيز على تحقيق نتائج ملموسة.

أولا - حماية الأطفال المشردين داخليا

ألف - مقدمة

١ - على الرغم من أن العدد الدقيق للأطفال الذين يعيشون في حالات تشرد داخلي في جميع أنحاء العالم غير معروف، فقد قُدِّر أن ما لا يقل عن ١٧ مليون طفل^(١) قد سُردوا في جميع أنحاء العالم بسبب النزاع والعنف داخل بلدانهم بحلول نهاية عام ٢٠١٨. وقد سُرد عدد إضافي لا يحصى بسبب الكوارث. ويقدر أيضا أن خمسة ملايين شاب تتراوح أعمارهم بين ١٨ و ٢٤ سنة يعيشون في تشرد داخلي. وأشارت البحوث إلى الكيفية التي يؤثر بها التشريد القسري على الأطفال تأثيرا غير متناسب، بهدف التصدي على نحو أفضل لتحديات تلبية احتياجات ”الأطفال المتنقلين“ وتوفير الحماية لهم، وهو ما كان موضوع الحوار التاسع لمفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين. غير أن عبارة ”الأطفال المتنقلين“ لا تشير إلى مجموعة متجانسة وهي تشمل الأطفال المهاجرين واللاجئين. وتميل المحنة الخاصة بالأطفال المشردين داخليا وأوجه الضعف المحددة التي يعيشونها إلى الاختفاء بين مختلف الفئات المشمولة بالنظر تحت تلك المظلة.

٢ - ويهدف هذا التقرير إلى زيادة الاهتمام بالتقاطع بين كون الإنسان طفلا وكونه مشردا داخليا. فكون الإنسان طفلا يشكل كيفية معاناته من التشرد الداخلي، أما كونه مشردا داخليا فيشكل تجربة عيشه نزاعا مسلحا أو تعرضه للعنف. ومن ناحية أخرى، قد يواجه الأطفال المشردون داخليا نفس التحديات التي يواجهها المشردون الآخرون، ولكن قد يتأثرون بطرق مختلفة بسبب سنهم. وكثيراً ما يواجه الأطفال المشردون داخليا أيضاً تحديات في مجال حقوق الإنسان بسبب أشكال التمييز المترابطة القائمة على عوامل أخرى، مثل نوع الجنس، والانتماء العرقي، والإعاقة، والتشريد نفسه. ويمكن أن تكون مجموعات أو فئات معينة من الأطفال المشردين داخليا معرضة للخطر بوجه خاص، مثل الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم والأيتام، وأطفال الشوارع، والأطفال ذوي الإعاقات البدنية والعقلية، والأطفال الذين تعرضوا لصدمات شديدة، والأطفال المرتبطين بالقوات المسلحة أو الجماعات المسلحة. كما تختلف المخاطر الخاصة المصادفة تبعاً لسياق التشرد.

٣ - ويُحتفل في عام ٢٠١٩ بالذكرى السنوية لصدور هامة بالنسبة للمشردين داخليا وحقوق الطفل، وهي الذكرى السنوية العاشرة لاتفاقية الاتحاد الأفريقي لحماية ومساعدة النازحين داخليا في أفريقيا (اتفاقية كمبالا)، والذكرى السنوية الثلاثون لاتفاقية حقوق الطفل، والذكرى السنوية السبعون لاتفاقيات جنيف، والذكرى السنوية العاشرة للمبادئ التوجيهية للرعاية البديلة للأطفال. وعلاوة على ذلك، استعرض المنتدى السياسي الرفيع المستوى الذي عُقد في تموز/يوليه ٢٠١٩ بشأن موضوع ”تمكين الناس وضمان الشمول والمساواة“ ستة أهداف للتنمية المستدامة، معظمها يتصل بالأطفال المشردين داخليا باعتبارهم من الفئات الضعيفة بشكل خاص المعرضة للإهمال. وسيجري في عام ٢٠٢٠ الاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة للإطار المتعلق بالحلول الدائمة لمشكلة المشردين داخليا والذكرى السنوية العشرين للبروتوكولين الاختياريين لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة، وبشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية.

(١) المقصود بالطفل حسب تعريف اتفاقية حقوق الطفل هو كل إنسان لم يتجاوز الثامنة عشرة، ما لم يبلغ سن الرشد قبل ذلك بموجب القانون المنطبق عليه.

- ٤ - وفي حين يركز هذا التقرير على التشرّد بسبب النزاع والعنف العام وانتهاكات حقوق الإنسان، فإن المقررة الخاصة تسلّم بأن العديد من المشاكل التي تواجه الأطفال المشردين داخلياً وتلبية احتياجاتهم ستكون مماثلة في حالات الكوارث الناجمة عن الأخطار الطبيعية والآثار الضارة لتغير المناخ.
- ٥ - ويستند هذا التقرير إلى الورقة المعنونة "حقوق الأطفال المشردين داخليا وضماناتهم في النزاعات المسلحة"^(٢). واستفاد التقرير أيضا من مشاورات موسعة مع جهات شريكة أخرى، منها مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف ضد الأطفال وخبراء من منظمة نطاق المسؤولية عن حماية الطفل، ولجنة حقوق الطفل، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، والمنظمة الدولية للهجرة، والدائرة المشتركة المعنية بتحديد سمات المشردين داخليا، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، والمجموعة العالمية للحماية، وتحالف حماية الطفل أثناء تقديم المساعدة الإنسانية، وخبراء من منظمات غير حكومية، وذلك بوسائل منها مشاركتهم في اجتماع للخبراء عُقد في جنيف في آذار/مارس وفي مناسبة جانبية نظمت في حزيران/يونيه أثناء الدورة الحادية والأربعين لمجلس حقوق الإنسان، بالإضافة إلى إسهامات خطية. وتود المقررة الخاصة أن تشكر جميع الذين أسهموا، بمن فيهم الدول الأعضاء، ولا سيما الأطفال المشردون داخليا أنفسهم، على تمكينها من الاطلاع على آرائهم.

باء - الأطر القانونية الواجبة التطبيق

- ٦ - إن حقوق المشردين داخليا، بمن فيهم الأطفال، لا تتضاءل ولا تنقلص بسبب حالة تشردهم. وتنطبق حقوق الطفل على النحو المنصوص عليه في القانون الدولي والوطني، بما في ذلك اتفاقية حقوق الطفل، على الأطفال الذين يعانون من التشرّد الداخلي على قدم المساواة. ويتمتع الأطفال المشردون بنفس الحقوق التي يتمتع بها الأطفال غير المشردين. بل إن الدولة، في ظروف الضعف الشديد، كما في سياقات النزاعات والتشرّد الداخلي وغيرها من السياقات، يقع عليها واجب أقوى في حماية الأطفال الضعفاء ورعايتهم لضمان مراعاة احتياجاتهم الخاصة وتلبيتها بفعالية. ويوفر القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني أطرا واسعة النطاق لتوفير الحماية القانونية للأطفال المشردين داخليا.
- ٧ - واتفاقية حقوق الطفل هي أوسع اتفاقيات حقوق الإنسان نبلا للتصديق عليها. ومن المهم في هذا الصدد أن الاتفاقية لا تسمح، في سياق التشرّد الداخلي، بأي تقييد لسريان أحكامها في أوقات الطوارئ. وتعترف ديباجة الاتفاقية بالأطفال الذين يعيشون ظروفًا بالغة الصعوبة وبأن هؤلاء الأطفال يحتاجون إلى مراعاة خاصة. وبالنظر إلى تزايد ضعف الأطفال الذين يعانون من التشرّد الداخلي وما يترتب على ذلك من تحديات أمام توفير الحماية وإعمال حقوق الإنسان الخاصة بهم في حالات التشرّد، فقد أضحت الاتفاقية بالتالي أهم صك دولي لتوفير الحماية لهم.
- ٨ - واستناداً إلى المبادئ الأساسية المتمثلة في مراعاة مصالح الطفل الفضلى وعدم التمييز، توضح الاتفاقية الحقوق الأساسية للأطفال، بما في ذلك الحق في الحياة والبقاء والنماء، والحق في التسجيل عند الولادة وفي الهوية القانونية، والحق في التعليم والرعاية الصحية، والحق في الحماية من جميع أشكال العنف،

(٢) Office of the Special Representative of the Secretary-General for Children and Armed Conflict, Working Paper, No. 2 (New York, United Nations, 2010).

والحق في الحماية من التجنيد في القوات المسلحة، والحق في الحماية من الاستغلال والاتجار الاقتصاديين والجنسين، والحق في أن تتخذ من أجلهم تدابير لتعزيز تعافيتهم البدني والنفسي وإعادة إدماجهم في المجتمع، والحق في عدم احتجازهم تعسفاً، فضلاً عن تدابير للحفاظ على التماس شامل الأسرة وضمان لم شملها. وعلاوة على ذلك، تدعو الاتفاقية إلى الاعتراف بالأطفال واحترامهم بوصفهم أصحاب حقوق بدلا من الاعتراف بهم كأهداف سلبية للحماية والرعاية، بما في ذلك حق الأطفال في التعبير عن آرائهم وفي الاستماع إليهم في عمليات صنع القرار التي تؤثر على حياتهم.

٩ - وفي حالات النزاع المسلح، يتسم البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق باشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة بأهمية خاصة للأطفال المشردين داخليا. وينبغي للدول الأطراف أن تتخذ جميع التدابير الممكنة لمنع تجنيد الأطفال واستخدامهم بصورة غير مشروعة في الأعمال القتالية من جانب القوات المسلحة والجماعات المسلحة. وبالإضافة إلى ذلك، يحظر البروتوكول الاختياري بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية جميع أشكال العنف الجنسي والاستغلال والاعتداء والإهمال، بما في ذلك بيع الأطفال والاتجار بهم لأي غرض من الأغراض. وللبناء على الحماية الممنوحة للأطفال المتضررين من النزاعات وتوسيع نطاقها، استُحدثت في السنوات الأخيرة مبادرات سياسية من قبيل القواعد والمبادئ التوجيهية بشأن الأطفال المرتبطين بالقوات المسلحة أو الجماعات المسلحة، وإعلان المدارس الآمنة، ومبادئ فانكوفر لحفظ السلام ومنع تجنيد واستخدام الجنود الأطفال.

١٠ - وتتضمن المبادئ التوجيهية المتعلقة بالتشرد الداخلي لعام ١٩٩٨، التي تجسد أحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، ضمانات صريحة لحماية المشردين داخليا، مع التركيز تحديداً على الأطفال المشردين داخليا. وهي تتناول، على وجه الخصوص، حق الأسر الراغبة في البقاء معاً في أن تفعل ذلك أو في جمع شملها بسرعة؛ والحق في الكرامة والسلامة البدنية والعقلية والاستقامة الأخلاقية، بما في ذلك حماية الأطفال من البيع لأغراض الزواج والاستغلال والعمل القسري؛ وحماية الأطفال المشردين من التجنيد أو من إلزامهم أو السماح لهم بالمشاركة في الأعمال القتالية؛ والحق في الاعتراف بهم أمام القانون، مما يتطلب من السلطات إصدار وثائق؛ والحق في التعليم، مع مشاركة الفتيات على قدم المساواة.

١١ - وتتسم اتفاقيات جنيف وبروتوكولاتها الإضافية وأحكام القانون الدولي الإنساني العرفي، بأهمية حاسمة لحماية المدنيين، بمن فيهم الأطفال، في جميع حالات النزاع المسلح، وتنطبق على جميع أطراف النزاع، وهي تُلزم جميع أطراف النزاع باحترام مبدأ تمييز الفئات بعضُها عن بعض وتوفير الحماية للمدنيين. وبموجب القانون الدولي الإنساني العرفي، يحق للأطفال التمتع باحترام وحماية خاصتين، بما في ذلك المعاملة المناسبة للسن أثناء الاحتجاز، والحصول على السلع الأساسية، والرعاية الصحية والتعليم، ولم شملهم بأسرهم. وبالإضافة إلى ذلك، تحظر البروتوكولات الإضافية والقانون الدولي الإنساني العرفي تجنيد الأطفال دون سن الخامسة عشرة واستخدامهم في الأعمال القتالية.

١٢ - وعلى الصعيد الإقليمي، تؤكد اتفاقية كمبالا من جديد التزام الدول الأفريقية بتنفيذ القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وتتضمن أحكاماً محددة تؤكد من جديد الحق في الوثائق الشخصية؛ والتعليم؛ والحماية من التجنيد والمشاركة في الأعمال القتالية والاختطاف والاسترقاق الجنسي والاتجار؛ والحماية التي تلي الاحتياجات الخاصة للأطفال المنفصلين عن ذويهم وغير المصحوبين، وكذلك أمهات الأطفال الصغار. وترد أحكام مماثلة أيضا في بروتوكول عام ٢٠٠٦ المتعلق بحماية المشردين داخليا

ومساعدتهم الذي اعتمده المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى. ويشدد الميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهه لعام ١٩٩٠ على مسؤولية الدول عن ضمان حصول الأطفال المشردين داخلياً على الحماية المناسبة والمساعدة الإنسانية، مع إيلاء اهتمام خاص لأهمية جمع شمل الأسر التي فرقتها النزوح. واعتمد مجلس أوروبا عدداً من التوصيات المتعلقة بالتشرد الداخلي، بما في ذلك بشأن حق الأطفال المشردين داخلياً في التعليم. وأرست محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان سوابق قضائية هامة بشأن انطباق الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان على حالة المشردين داخلياً، ونظرت في التزامات الدول فيما يتعلق بزيادة ضعف جماعات مشردة معينة، بما في ذلك الأطفال والشباب، بسبب النزاع والتهجير.

١٣ - وعلى الصعيد الوطني، وضعت عدة بلدان^(٣) قوانين أو سياسات أو استراتيجيات تتعلق بالتشرد الداخلي، تتضمن أحكاماً لتلبية الاحتياجات والحقوق الخاصة للأطفال المشردين داخلياً.

جيم - مشاركة الطفل ومراعاة مصالحه الفضلى

١٤ - كثيراً ما يهدد التشرد الداخلي الجوانب البدنية والعقلية والاجتماعية لحياة الطفل، التي يمكن أن يشار إليها عموماً على أنها رفاه الطفل أو مصالحه الفضلى. وتنص اتفاقية حقوق الطفل بوضوح على أن مصالح الطفل الفضلى يجب أن يولى لها الاعتبار الأول في جميع الإجراءات المتعلقة بالأطفال، سواء قامت بها مؤسسات عامة أو خاصة أو محاكم أو هيئات تشريعية. ويتسم هذا المفهوم بأهمية خاصة عند النظر في رعاية وسلامة أضعف الأطفال المشردين داخلياً^(٤).

١٥ - ولتنفيذ مبدأ المصالح الفضلى في الإجراءات المتصلة بالتشرد، وضعت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مبادئ توجيهية بالتنسيق مع اليونسيف واللجنة الدولية للصليب الأحمر ولجنة حقوق الطفل وعدة شركاء غير حكوميين^(٥). وعلى الرغم من أن الدول تتحمل المسؤولية الرئيسية عن تحديد مصالح الطفل الفضلى، فإن المبادئ التوجيهية تبرز الحالات التي يلزم فيها هذا التحديد والحاجة إلى أن يجري بالنسبة لإجراءات لتحديد المصالح الفضلى، سواء نفذتها الحكومات أو مفوضية شؤون اللاجئين أو الجهات الشريكة، إدماج تلك الإجراءات في النظم الأوسع لحماية الطفل، ولا سيما النظم الوطنية لحماية الطفل، بدلا من إنشائها كهيكل موازية.

١٦ - ويجب أن يشمل تقييم المصالح الفضلى احترام حق الأطفال في التعبير عن آرائهم بحرية، مع إيلاء الاعتبار الواجب لتلك الآراء في جميع المسائل التي تمس الأطفال، وفقاً لسنهم ومستوى نضجهم. ويستخدم مفهوم "المشاركة" على نطاق واسع لوصف عمليات جارية مثل تبادل المعلومات والحوار بين الأطفال والكبار على أساس الاحترام المتبادل (CRC/C/GC/12، الفقرة ٣).

١٧ - وفي حين أن هناك فهما أكبر للحاجة إلى إعطاء الأطفال والشباب صوتاً ودعم تمكينهم وقدرتهم على التكيف، فضلاً عن زيادة التقدير للطابع الفريد الذي تتسم به الوكالة عن الأطفال والشباب،

(٣) أذربيجان وأفغانستان وأنغولا وأوكرانيا وبنغلاديش وبوروندي والبوسنة والهرسك وبيرو والجزيل الأسود وجورجيا وزامبيا وسري لانكا والعراق وفانواتو وكولومبيا وكينيا وليبيريا ومالي والمكسيك (تشياباس) ونيبال واليمن. انظر <http://www.globalprotectioncluster.org/global-database-on-idp-laws-and-policies/>.

(٤) مكتب الممثل الخاص للأمين العام بالأمم المتحدة، النزاع المسلح، ٢٠١٠.

(٥) UNHCR، "Guidelines on assessing and determining the best interests of the child: 2018 provisional release".

لا يحدث شيء يذكر لكفالة مشاركتهم المجدية في القرارات التي تؤثر عليهم. وقد دعت المقررة الخاصة وآخرون إلى "ثورة في المشاركة" (A/72/202، الفقرة ٤٢) وحثوا على اتباع نهج تشاركية لضمان الإدماج الكامل للأطفال والشباب المشردين داخليا في جميع الأوقات في تخطيط وإدارة الحلول الدائمة^(٦) ووضع استراتيجيات محلية للإنعاش وإعادة الإدماج ولعمليات السلام (A/HRC/39/28، الفقرة ٦٠). وينبغي لجميع الجهات الفاعلة، بما في ذلك الأطفال المشردون داخليا أنفسهم، إدراك أن مساهمة الأطفال ليست ذات قيمة كبيرة لهم فحسب، بل هي حق لهم أيضا. وينبغي تشجيع الأطفال المشردين وتمكينهم من المشاركة في تحليل أوضاعهم وآفاقهم المستقبلية. فمشاركتهم تساعدهم على استعادة السيطرة على حياتهم، وتسهم في إعادة تأهيلهم، وتنمي مهاراتهم التنظيمية، وتعزز إحساسهم بالهوية.

١٨ - غير أنه توجد حواجز عملية وأخلاقية واجتماعية - ثقافية عديدة تحول دون مشاركة الأطفال. ففي سياقات العمل الإنساني، نادرا ما تعطى الأولوية لمشاركة الأطفال المشردين لأسباب عملية متنوعة، تزيد من تفاقمها التقاليد السائدة والمواقف الاجتماعية - الثقافية التي قد لا تكون مفضية إلى مشاركة الأطفال. وقد لا تكون قيمة الاستماع إلى أولويات الأطفال وآرائهم راسخة في المجتمع المعني، وقد لا يكون موظفو الاستجابة الإنسانية مدربين تدريباً كافياً فيما يتعلق بحق الأطفال في المشاركة^(٧). وكثيرا ما تركز آليات التغذية المرتدة على البالغين والمعونة المادية.

١٩ - ومع ذلك، تبذل وكالات مختلفة جهوداً لإنشاء آليات للتغذية المرتدة أكثر ملاءمةً للأطفال تسمح بالاستماع إلى أصواتهم^(٨). فقد دربت منظمة بلان إنترناشيونال، على سبيل المثال، مراسلين صحفيين شباب على الإبلاغ عن القضايا التي تؤثر على الأطفال^(٩).

٢٠ - ومن المهم ملاحظة أنه عند تقرير ما إذا كان ينبغي إشراك الأطفال المشردين داخليا في صنع القرار وبأي شكل من الأشكال، ينبغي تطبيق مبدأ عدم إلحاق الضرر ومبدأ مراعاة مصالح الطفل الفضلى تطبيقاً متسقاً. وقد يتجنب الأطفال المشردون داخليا المجاهرة بسبب الخوف من الوصم أو الصدمة أو العواقب المتصورة بالنسبة لهم ولأسرهم. وبالنسبة لبعض الأطفال المشردين، قد توجد تهديدات أو إساءة معاملة داخل المجتمعات المضيفة، أو حتى داخل أسرهم. وعند تشجيع الأطفال على الكلام، يجب أن تؤخذ في الاعتبار دائما سلامتهم وأمنهم والآثار الضارة المحتملة أن تنجم عن ذلك^(١٠).

٢١ - ويجب أن تتوافر في العمليات التشاركية التي تشمل الأطفال، سواء كانت استشارية أو تعاونية أو يقودها أطفال، اشتراطات أساسية معينة. فينبغي أن تكون مشاركة الأطفال آمنة وشفافة وكاشفة وطوعية ومشمولة بالاحترام وملائمة للأطفال وجامعة. وينبغي أن تهدف مشاركة الأطفال دائماً إلى الوصول إلى أكثر فئات الأطفال تعرضاً للتهميش، بمن فيهم المراهقات والأطفال ذوو الإعاقة والأطفال

(٦) من ذلك، مثلا، زيارات "الذهاب والإطلاع"؛ انظر مكتب الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والنزاع المسلح، ٢٠١٠.

(٧) Save the Children, "Guidelines for children's participation in humanitarian programming" (London, 2013)

(٨) Anna Wood, Interagency Study on Child-Friendly Feedback and Complaint Mechanisms Within NGO Programmes (Educo Plan International, Save the Children UK, War Child UK and World Vision International, 2015)

(٩) Plan International, *Child-Friendly Feedback Mechanisms: Guide and Toolkit* (United Kingdom, 2018)

(١٠) Save the Children, 2013

المنتصون إلى أقليات، وإلى شمول تلك الفئات. وينبغي توخي العناية الكافية لضمان إشراك الصبية والفتيات على قدم المساواة وتمثيل مختلف الفئات العمرية والخلفيات الاجتماعية والاقتصادية والإثنية. فعلى سبيل المثال، وضعت المنظمة الدولية للرؤية العالمية منهجية تفاعلية تعمل في إطار نهج حماية الطفل و "عدم الإضرار"، حيث يتم إشراك الأطفال في مناقشة التحديات والتهديدات المرتبطة بالتشريد القسري وتحديد حلول يقودها الأطفال مرتبطة بالعمليات الوطنية والإقليمية والعالمية. ولا بد من تحديد قادة شباب وإنشاء أماكن آمنة للشباب.

٢٢ - ويمكن استخلاص الكثير من الدروس من الجهود الناجحة الرامية إلى تحسين إشراك النساء والفتيات وتمكينهن. ففي العديد من سياقات التشرّد، على سبيل المثال، ربما تكون الأماكن الآمنة للنساء والفتيات هي الأماكن الأولى المتاحة لهن بعد الخروج من المنزل التي تفضي إلى مشاركتهن ويُستمع فيها إليهن كأفراد؛ وتوفر هذه الأماكن أيضا روابط بمياكل أخرى للمشاركة في المجتمع المحلي^(١١). وعلى نفس المنوال، فإن الأماكن الملائمة للأطفال تمهد السبيل إلى تحقيق رفاه الأطفال ومشاركتهم في المجتمع المحلي، حيث يميل الأطفال إلى الاجتماع بصفة منتظمة مع الموظفين والمتطوعين المدربين على العمل معهم. ومع ذلك، من الأهمية بمكان ملاحظة أي من الأطفال يستطيع الوصول إلى تلك الأماكن وأيهم لا يستطيع ذلك.

٢٣ - وفي حين أن هناك أدوات قيّمة لمشاركة الأطفال متاحة بالفعل^(١٢)، فإن ضمان مشاركة الأطفال المشردين داخليا يتطلب أن تكون تلك المشاركة قد صدر بها تكليف واضح وأن تنتهج الحكومات والمجتمع الدولي، مع توافر ما يكفي من الموارد، نهجا توجيهيا واضحا في البرمجة ووضع السياسات. وبالتالي، ومع مراعاة التحديات والمخاطر والحوجز المحددة التي تعترض مشاركة الأطفال، ينبغي بذل كل جهد ممكن لإتاحة فرص مجدية للأطفال والشباب للتعبير عن أنفسهم أو الكشف عن احتياجاتهم أو مخاوفهم المتعلقة بالحماية وللإسهام في أسرهم ومجتمعاتهم المحلية.

دال - البيانات والأدلة

٢٤ - تقوم جهات فاعلة مختلفة بجمع بيانات عن الأطفال المشردين داخليا لأغراض مختلفة. ويمكن أن تختلف مصادر البيانات اختلافا كبيرا تبعا للبلد أو السياق، وقد تشمل المصادر التي تديرها الحكومات والجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية. ولأغراض الإحصاءات الوطنية الرسمية، تشمل مصادر البيانات الرئيسية تعدادات السكان، والقوائم، والدراسات الاستقصائية العامة أو المتعلقة تحديدا بالأشخاص المشردين داخليا، والسجلات الإدارية^(١٣).

٢٥ - وتشكل الدراسات الاستقصائية العنقودية المتعددة المؤشرات أكبر مصدر للبيانات السليمة إحصائيا والقابلة للمقارنة دوليا عن النساء والأطفال في جميع أنحاء العالم، على الرغم من أن البيانات التي يتم جمعها من خلالها نادرا ما تكون مصنفة حسب حالة التشرّد. ومن شأن تصنيف البيانات بهذه الطريقة في البلدان المتأثرة بالتشرّد الداخلي أن يمثل فرصة هامة لزيادة إبراز وفهم الطرق التي يؤثر بها

UNHCR, "Tearing Down the Walls: Confronting the Barriers to Internally Displaced Women and Girls" (١١) .Participation in Humanitarian Settings" (2019)

.Save the Children, 2013 (١٢)

European Union and United Nations, *Technical Report on Statistics of Internally Displaced Persons: Current Practice and Recommendations for Improvement* (Luxembourg, 2018) (١٣)

التشرد الداخلي على الأطفال وتيسير رصد حالة الأطفال المشردين داخلياً مقارنة بالأطفال غير المشردين. ويمكن لهذه البيانات أيضاً أن تقدم معلومات بالغة الأهمية عن الأطفال المشردين لإدراجها في مبادرات السياسات ذات الصلة، بغية تحسين حالة جميع الأطفال ودعم إبلاغ الدول عن التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة لهذه الفئة المحددة.

٢٦ - ويعمل فريق الخبراء المعني بإحصاءات اللاجئين والمشردين داخليا تحت رعاية اللجنة الإحصائية على وضع توصيات دولية، بما في ذلك إرشادات للهيئات الإحصائية الوطنية وهيئات الأمم المتحدة بشأن تحسين نوعية الإحصاءات الرسمية عن السكان المشردين قسراً وعن تصنيف البيانات الموجودة، بما في ذلك البيانات المنبثقة عن الدراسات الاستقصائية العنقودية المتعددة المؤشرات.

٢٧ - والمصدر الرئيسي الذي تُستمد منه قاعدة الأدلة المتعلقة بالمشردين داخليا في حالات النزاع هو البيانات التشغيلية الإنسانية التي يتم جمعها من مصادر مختلفة للاسترشاد بما في اتخاذ القرارات والبرمجة الاستراتيجية، بما في ذلك استهداف الحماية والمساعدة بشكل أفضل. وهناك منهجيات مختلفة، مثل تقييم الاحتياجات، ونظم تتبع حركة السكان، ورصد الحماية، وتغطي المسائل الخاصة بالأطفال أيضاً. غير أن البيانات لا تكون في كثير من الأحيان مصنفة تصنيفاً كافياً حسب الفئة العمرية، مما يجد من فائدتها.

٢٨ - وعملية تحديد البصمات هي عملية تعاونية أخرى لجمع البيانات وتحليلها تستخدمها الحكومات والشركاء في المجالين الإنساني والإنمائي وتوفر بيانات مصنفة عن حالات التشرد^(١٤) وتقدم تحليلاً مقارناً بين بيانات المشردين وبيانات غير المشردين المصنفة حسب العمر بشأن المؤشرات الرئيسية. وفي السياقات الحضرية، يمكن أن تشكل تلك العملية منهجية مفيدة لتحديد الاحتياجات والقدرات الخاصة بالمشردين داخليا من أجل إرشاد النهج القائمة على المناطق^(١٥). وعلاوة على ذلك، لا يزال من الضروري التوصل إلى فهم قائم على الأدلة لكيفية تأثير التشرد على الأطفال وكيفية منع أو معالجة قضايا حماية الأطفال التي تؤثر على الأطفال المشردين على نحو أكثر فعالية.

٢٩ - ومع أن البيانات الكمية المصنفة لها أهميتها البالغة، وحتى عندما تكون البيانات التشغيلية مصنفة قدر الإمكان حسب العمر ونوع الجنس وغير ذلك من العوامل، فإن معظم البيانات تُجمع من أرباب الأسر المعيشية أو قادة المجتمعات المحلية، وبالتالي، فإنها تصور الأطفال من خلال عدسة الكبار في أغلب الأحيان. وفي حين أن ذلك يمكن أن يكون كافياً لأغراض معينة (مثل معدلات الالتحاق)، فإن التواصل المباشر مع الأطفال ضروري لفهم تجاربهم ووجهات نظرهم (مثل تجربة التعرض للتمييز أو النوايا المستقبلية فيما يتعلق بالحلول الدائمة).

٣٠ - وبالتالي، فإن أساليب جمع البيانات النوعية تحقق قيمة مضافة كبيرة من خلال العمليات والأدوات القائمة على المشاركة، ولكنها تمثل الاستثناء وليس القاعدة. فعلى سبيل المثال، دعت منظمة War Child الأطفال والشباب المشردين داخليا في جنوب السودان إلى المشاركة في مناقشات جماعية بشأن قضايا حمايتهم المتصورة واحتياجاتهم الرئيسية. وعملت منظمة إنقاذ الطفولة في العراق واليمن مع المراهقات والصبية المشردين باستخدام أساليب مثل المسرح التفاعلي لاستكشاف تجاربهم مع النزاع. وقد أتاحت هذه الأساليب للأطفال التعبير عن آرائهم واقتراح حلولهم الخاصة بطريقة تناسب أعمارهم، ووفقاً

(١٤) انظر، مثلاً، <https://jet.jips.org/>.

(١٥) Global Alliance for Urban Crises, "Urban profiling for better responses to humanitarian crises" (2019).

لشروطهم الخاصة^(١٦). واستخدمت مفوضية اللاجئين النسائية بنجاح، في عملها مع المراهقات، منهجية تصنيف تشاركية، استُرشد بنتائجها في إعداد محتوى حيز آمن مع شركاء في التنفيذ في جنوب السودان والعراق ومالي والنيجر. ونظمت اللجنة الدولية للصليب الأحمر حلقات عمل مجتمعية بشأن الحماية في سياقات مختلفة للنزاع المسلح لتمكين المجتمعات المحلية من القيام بدور نشط في تحليل وتصميم الاستجابات الرامية إلى تحسين حالتها، وذلك مثلاً في جنوب السودان ونيجيريا. وشملت عملية تنميط قادتها الحكومة في السياق العام للتشرد بسبب العنف في هندوراس حلقة عمل تقييمية تشاركية مع الشباب لاستكشاف العنف القائم على نوع الجنس والتجنيد القسري للأطفال، الذي يؤدي في كثير من الأحيان إلى تشريد أسر معيشية. وقد كانت نظرة الأطفال إلى السلامة والأمن تختلف عن نظرة الكبار، إذ لم يتفق الأطفال مع تقييم البالغين على أن الأمور قد تحسنت بمرور الوقت^(١٧).

٣١ - وتبين هذه الأمثلة أنه على الرغم من أهمية تصنيف البيانات الكمية المتعلقة بالسن ونوع الجنس والتنوع، فإن هذا التصنيف غير كاف. ورغم التحديات العديدة التي ينطوي عليها جمع البيانات من الأطفال والمراهقين، يجب بذل المزيد من الجهود لاستخدام أساليب جمع البيانات النوعية وتحقيق المشاركة الهادفة للأطفال المشردين داخلياً في العمليات حيثما كان ذلك مناسباً وممكناً. وينبغي أن يتم ذلك من خلال تعزيز التعاون بين خبراء حماية الطفل وجامعي البيانات.

٣٢ - وقد أنشأ مجلس الأمن، في قراره ١٦١٢ (٢٠٠٥)، آلية الرصد والإبلاغ التي تقضي بجمع المعلومات بانتظام عن ستة انتهاكات جسيمة^(١٨) ترتكب ضد الأطفال في حالات النزاع المسلح. ولا تُصنف البيانات التي تجمع في إطار الآلية حسب حالة تشرد الأطفال الذين يتعرضون لانتهاكات جسيمة، غير أن اعتماد نهج مرن لرصد الشواغل الأخرى المتعلقة بحماية الطفل التي لا تُبلغ إلى المجلس بالضرورة قد أشير إليه باعتباره مثلاً على الممارسات الجيدة، لأنه يساعد على تعزيز الأهمية المحلية للرصد ونتيجة لذلك، تم تعزيز تحليل الصلة بين التشريد القسري وانتهاكات جسيمة محددة، على سبيل المثال، في حالة كولومبيا^(١٩).

٣٣ - ووفق ما جرى إثباته، توجد بالفعل بيانات عن الأطفال المشردين داخلياً، ولكنها لا تُجمع بصورة منهجية ولا يُضمَّم بعضها إلى بعض. وعلاوة على ذلك، ونظراً للحاجة إلى إعطاء الأولوية للتحليل، بما في ذلك تحليل البيانات المقارنة المتعلقة بالسكان المشردين مقابل غير المشردين، فإن النتائج النهائية كثيراً ما تغفل البيانات المتعلقة بالأطفال المشردين داخلياً. ومما يؤسف له أنه بسبب الممارسات المحدودة

(١٦) Save the Children, "I wish tomorrow will not come: adolescents and the impact of conflict on their experiences: an exploratory study in Iraq, Egypt, Jordan and Yemen" (2019)

(١٧) انظر www.jips.org/jips-country/honduras/

(١٨) تجنيد الأطفال واستخدامهم من جانب القوات المسلحة أو الجماعات المسلحة، والقتل والتشويه، والاعتداء والاختطاف، والاعتداء الجنسي، والاختطاف، والهجمات على المدارس والمستشفيات، ومنع وصول المساعدات الإنسانية.

(١٩) Office of the Special Representative of the Secretary-General for Children and Armed Conflict, United Nations Children's Fund and United Nations Department of Peacekeeping Operations, *Global Good Practices Study: Monitoring and Reporting Mechanism (MRM) on Grave Violations against Children in Situations of Armed Conflict* (2012)

لتبادل البيانات، لا يمكن دائما الوصول إلى تلك البيانات حتى عندما تكون موجودة، مما يجد من استخدامها في صياغة استراتيجيات بشأن التشرد تراعي الطفل واستجابات للتشرد مراعية له أيضا.

هاء - معالجة قضايا حماية الطفل

٣٤ - تشير حماية الطفل إلى جميع الجهود الرامية إلى منع ومواجهة العنف ضد الأطفال واستغلالهم والاعتداء عليهم وإهمالهم أثناء التشرد وبعده بسبب النزاع والعنف العام. وتقع على عاتق الحكومات المسؤولية الرئيسية عن كفالة حماية الصبية والفتيات المشردين داخليا في جميع الأوقات وإتاحة الخدمات والمساعدة لهم على الصعيدين الوطني والمحلي، ولا سيما أثناء حالات النزاع. ويجب أن يسيّر منع الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال والتصدي لها جنبا إلى جنب، وينبغي لجميع الجهات الفاعلة أن تعطي الأولوية للجوانب المتقدمة للحياة في مجال حماية الطفل، بما في ذلك من خلال إنشاء نظم لحماية الطفل وتقديم الدعم لها. وتشكل المعايير الدنيا لحماية الطفل في إطار الأعمال الإنسانية أداة مرجعية أساسية مشتركة بين الوكالات في هذا القطاع.

٣٥ - وعندما يحدث التشرد الداخلي، من المرجح أن تنهار الهياكل الأسرية والمجتمعية وتميل المؤسسات التقليدية إلى التفكك، مما يعرض الأطفال المشردين بدرجة أكبر لخطر أشكال مختلفة الاستغلال والإيذاء والإهمال. ويشمل ذلك تعريضهم لمخاطر مثل الألبان وغيرها من الذخائر غير المنفجرة، والتهديد بالعنف والموت، والصدمات البدنية والنفسية الشديدة. ويؤثر التشرد على جميع جوانب حياة الأطفال ونمائهم ورفاههم، إذ يواجهون مشاكل من قبيل الانفصال الأسري، والاحتجاز التعسفي، والاتجار، وعمل الأطفال، والعنف الجنسي. وتعرض الفتيات والشابات بدرجة أكبر لخطر الاعتداء الجنسي الخطير والاختطاف والاعتداء الجنسي. وفي حين أن الصبية أكثر عرضة لخطر التجنيد والاستغلال والعنف. والأطفال المنفصلون عن ذويهم والأيتام وغير المصحوبين هم أكثر عرضة للإهمال والإيذاء وأشكال العمل القسرية أو الخطرة أو الاستغلالية. وفي بعض المراكز الحضرية، لوحظت أيضا زيادة في عدد أطفال الشوارع بعد التشرد. وكثيرا ما يعاني الأطفال المشردون داخليا من سوء التغذية واعتلال الصحة. وبدلا من أن تكون مخيمات ومستوطنات المشردين داخليا أماكن آمنة، قد تتعرض للهجوم أو تقع في مرمى تبادل لإطلاق النار، أو تكون أماكن للتجنيد، يجبر فيها الصبية على الانضمام إلى أطراف النزاع، مقابل المال أو الطعام أو الحماية أو غير ذلك. وقد يؤدي الفقر والجوع في صفوف المشردين داخليا إلى اعتماد الأسر آليات تكيف ضارة من أجل البقاء على قيد الحياة، مثل إرسال الأطفال إلى التسول أو العمل بدلا من الالتحاق بالمدارس أو تعريضهم لمخاطر الاستغلال أو الاتجار. وهناك أيضا خطر مباشر يتمثل في إساءة المعاملة والاستغلال المنزليين. وفي حالات التشرد التي يطول أمدتها، يمكن أن يؤدي فقدان الأسر للأمل إلى إساءة المعاملة داخل الأسرة. وقد تؤدي حالات التشرد الطويلة الأمد أيضا مع مرور الوقت إلى استنفاد الموارد، مما يشكل ضغطاً إضافياً على الأسر ويزيد من المخاطر المتعلقة بحماية الأطفال.

٣٦ - والتشرد مساراً مصحوباً بخسائر، إذ يفقد الأطفال المشردون داخليا بيئة الحماية المحيطة بهم. ويتطلب تعزيز نظم حماية الطفل حلولاً وطنية ومحلية تحترم حقوق الطفل احتراماً كاملاً وتضع مصالحه الفضلى في صميم القرارات. وينبغي أن تصل نُهج الوقاية والاستجابة والمساءلة الفعالة إلى الأطفال في أكثر السياقات انطواءً على تحديات. وتشمل الممارسات الجيدة تطبيق آليات لتقديم المشورة والشكاوى والإبلاغ والمساءلة تتسم بكونها آمنة وملائمة للأطفال.

٣٧ - ومن الضروري توفير أماكن آمنة محمية للأطفال المشردين داخلها، حيث يمكن للأطفال أن يجدوا راحة من الضغوط النفسية الناجمة عن الحرب أو العنف. وتستخدم الأماكن الملائمة للأطفال على نطاق واسع لحماية الأطفال في حالات الطوارئ وتوفير الدعم النفسي والاجتماعي لهم. ويبدو أن أثرها تقرر بشكل حاسم طبيعة الأنشطة وكثافتها ونوعيتها، ومدى ملاءمتها للظروف المحلية، والعلاقات القائمة بين العاملين فيها والأطفال. غير أنه في حالات التشرد، يجب دائماً اختبار مفهوم "الأماكن الآمنة" بالنسبة للأطفال والشباب ورصده عن كثب لضمان ألا تصبح أماكن للإيذاء؛ وينبغي الطعن في صحة الافتراضات القائلة بأن هذه البيئات آمنة دائماً. وهناك نوع معين من التسليم التلقائي بشأن إنشاء أماكن ملائمة للأطفال بوصفها الوسيلة الرئيسية - أو الوحيدة - لحماية الأطفال، في حين لا يولى اهتمام كاف لمنع المخاطر المهددة للحماية ومعالجة أسبابها الجذرية.

٣٨ - وكما هو الحال بالنسبة لمجمل تمويل الأنشطة الإنسانية، زاد التمويل المقدر لأنشطة حماية الطفل بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٨. غير أن هذا التمويل لا يزال ضئيلاً، إذ لا تتجاوز حصته في المتوسط ٠,٥ في المائة من التمويل الكلي للأنشطة الإنسانية^(٢٠). وحماية الطفل لا يوفر لها تمويل كافٍ وكثيراً ما لا يشار إليها إلا في سياق أوسع للحماية. والفجوة في تمويل أنشطة حماية الطفل تثير الجرح إذا أخذ في الاعتبار حجم الاحتياجات وتكاليف التدخلات الجيدة. وتقع على عاتق الجهات المانحة والجهات التي تقوم بأنشطة حماية الطفل أو تدعمها، وكذلك الدول التي توفر مخصصات لميزانياتها، مسؤولية مشتركة عن زيادة تمويل حماية الطفل زيادة كبيرة وعاجلة^(٢١).

الحماية المجتمعية للطفل

٣٩ - في سياقات الأزمات الإنسانية والتشرد، كثيراً ما تتقوض قدرة المجتمعات المحلية وأولياء أمور الأطفال. ولذلك، من الأهمية بمكان أن تقوم الدول وشركاؤها في المجالين الإنساني والإنمائي بدعم وتعزيز قدرة الأسر والمجتمعات المحلية على توفير الحماية، فهي تشكل طبقات الدعم الأولى عندما يتعلق الأمر بحماية الأطفال المتضررين من التشرد الداخلي. والعمل بطريقة منسقة من خلال آليات حماية الطفل المجتمعية هو نهج أثبت فعاليته وملاءمته في تحقيق أهداف حماية الطفل، بما في ذلك حماية الأطفال المشردين داخلها^(٢٢).

٤٠ - ومن شأن إشراك الأسر والمجتمعات المحلية والأطفال أنفسهم عند تحديد المسائل التي تؤثر عليهم وتصميم وتنفيذ أنشطة حماية الطفل التي تراعي الثقافات المحلية أن يساهم في زيادة قبول التدخلات وتأثيرها والوصول إلى عدد أكبر من الأطفال المتضررين وتعزيز استدامة الأنشطة التي يتم تنفيذها. وتتخذ الآليات المجتمعية أشكالاً مختلفة. وتشمل مهامها تحديد كل من الشواغل المتعلقة بالحماية والأطفال المعرضين للخطر، والتعقب غير الرسمي، والتوعية، وإحالة الأطفال ومرافقتهم إلى الخدمات المناسبة، وتوفير الدعم النفسي والاجتماعي، وإنشاء نوادي البنات والصبية، وتعزيز تسجيل المواليد^(٢٣).

(٢٠) الأمم المتحدة، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، قاعدة بيانات دائرة التبعية المالي.

(٢١) Save the Children, "Unprotected: crisis in humanitarian funding for child protection" (2019)

(٢٢) Alliance for Child Protection in Humanitarian Action, "Adapting to Learn, Learning to Adapt": Overview of and Considerations for Child Protection Systems Strengthening in Emergencies (2016)

(٢٣) UNHCR, Child Protection Issue Brief, "Community-based child protection mechanisms" (September 2013)

٤١ - وكثيرا ما يُطلع الأطفال المشردون داخليا آباءهم وأمهاتهم وأقاربهم والأوصياء عليهم وأصدقاءهم على تجاربهم أو يلتمسون الدعم منهم. وينبغي تزويد هؤلاء بمعلومات عن حقوق الطفل وعن القنوات التي يمكن من خلالها التماس الدعم من أجل تجهيزهم على نحو ملائم لتوجيه الأطفال وحمايتهم من الأذى. وتوجد بالفعل موارد هامة لتمكين الأطفال عن طريق وضعهم في صميم المبادرات وتعزيز قدرتهم على التكيف، مثل "مجموعة أدوات المراهقين" التي تستخدمها اليونيسيف والمنهجية DEAL لمنظمة War Child.

٤٢ - وتوجد بالمثل نظم وشبكات تقليدية لدعم المجتمع المحلي والطفل، وينبغي ضمان أن يخدم عمل هذه النظم والشبكات المصالح الفضلى للطفل. وتساعد أنشطة الجهات الأخرى في المجتمع المحلي، مثل الأخصائيين الاجتماعيين والمدرسين والقيادات الشبابية والقيادات التقليدية أو الدينية، مع توفير التدريب المناسب والرصد الكافي للتخفيف من أي خطر للإيذاء، على ضمان القيام بمبادرات متعددة الطبقات لحماية الطفل. ومن المسلم به أن دور الجهات الفاعلة الدينية أساسي في العديد من سياقات التشرد^(٢٤)، ومنها مثلا هندوراس والجمهورية العربية السورية.

مسائل الحماية

٤٣ - الانفصال العائلي له أثر كبير على تجربة التشرد بالنسبة للأطفال ويتباين طابعه حسب السن والجنس وعوامل أخرى. ويمكن أن يحدث الانفصال العائلي أثناء التشرد أو أثناء الفحص، عند الوصول إلى المخيمات أو أثناء التوطين. وينبغي إيلاء اعتبار خاص للأسر المعيشية التي يعيها أطفال حيث تتلزم مسؤولية الطفل عن رعاية أخوته الأصغر سناً مع تأمينه السلامة والغذاء والماء والصحة والتعليم والمأوى.

٤٤ - وثمة حاجة إلى الاستثمار في التأهب والنهج الشاملة لمنع الانفصال العائلي. ولا ينبغي التقليل من أهمية تبادل المعلومات الأساسية بشأن ما ينبغي أن يفعله أفراد الأسرة إذا انفصل بعضهم عن بعض. ففي جنوب السودان، على سبيل المثال، تعمل اللجنة الدولية للصليب الأحمر مع الأطفال المعرضين لخطر التشرد من خلال تمثيلات مسرحية لمساعدتهم على تذكر الأسماء وشكل قراهم من أجل تيسير جمع شمل الأسر في المستقبل.

٤٥ - وتوجد علاقة مؤكدة بين التشرد الداخلي للأطفال وتجنيدهم بمعرفة أطراف النزاعات. ويمكن أن يحدث التجنيد أيضا كوسيلة لتجنب تجنيد الأطفال من جانب الجماعات المسلحة أو العصابات الإجرامية، كما هو الحال في السلفادور وكولومبيا وهندوراس، حيث يمكن أن يؤدي رفض تجنيد الأطفال إلى العنف أو حتى إلى فقدان الأرواح. وكثيرا ما يؤثر التجنيد في الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة على الأطفال المشردين داخليا بالفعل، ولا سيما الصبية، وهو تجنيد يحدث في مخيمات ومستوطنات المشردين داخليا وحوها. وقد انعكس تباين النسب المتوقعة للأطفال الذين جندتهم أطراف النزاعات في ١٩ بلدا أفريقيا، في مدى توفير الحكومة وغيرها من الجهات الفاعلة للحماية من الاختطاف والتجنيد القسري في مخيمات المشردين داخليا^(٢٥). وعند تجنيد الفتيات، غالبا ما يكون ذلك لتزويجهن أو للعمل

World Vision South Sudan, annual campaign report 2018; Global Partners Forum report, "Faith action for (٢٤) children on the move" (2018).

Vera Achvarina and Simon F. Reich, "No place to hide: refugees, displaced persons, and the recruitment of (٢٥) child soldiers", *International Security*, vol. 31, No. 1 (summer 2006).

كظاهيات أو رقيق جنسي، وعندما يتم تسريحهن أو إنقاذهن في نهاية المطاف، كثيرا ما يكون لديهن رُضَع أو أطفال صغار.

٤٦ - وللدول والمنظمات الدولية دور هام في حماية الأطفال، بمن فيهم المشردون داخليا، من التجنيد وكفالة مساءلة الجناة. وتقوم الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح بوضع مذكرة توجيهية لتزويد الممارسين بالوضوح المفاهيمي والأدوات في هذا الصدد. وأطلقت الممثلة الخاصة واليونيسف في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ تحالفا عالمياً لإعادة إدماج الأطفال الجنود السابقين لتوجيه الانتباه إلى برامج إعادة إدماج الأطفال وتشجيع العمل على دعمها بشكل مستدام. وقد أُحرز تقدم بالفعل في بعض البلدان، بما فيها أفغانستان وجنوب السودان والسودان.

٤٧ - وفي كثير من الحالات، يُنظر إلى الأطفال المرتبطين بأطراف النزاعات على أنهم جناة لا ضحايا. ومن الأمور الحيوية تقديم دعم مستمر وشامل لإعادة الإدماج لكسر دوامة العنف وتجنب الوصم الاجتماعي وإعادة التجنيد. وكثيرا ما يتعرض الأطفال، بمن فيهم الأطفال المشردون داخليا المرتبطون بأطراف النزاعات، للإيذاء مرة أخرى من خلال الاحتجاز بسبب ارتباطهم بجماعات مسلحة أو استبعادهم من مجتمعاتهم المحلية وحرمانهم من الخدمات. وينبغي معاملة الأطفال أولا وقبل كل شيء كضحايا، ويجب أن تتحدد معاملتهم على نحو يعطي فيه لمصالحهم الفضلى الاعتبار الأول. ولا ينبغي احتجازهم إلا كملاذ أخير ولأقصر فترة زمنية مناسبة، في حين ينبغي إعطاء الأولوية لبدائل الاحتجاز، لأن ظروف الاحتجاز يمكن أن تهدد بشكل خطير النمو المعرفي والعاطفي والاجتماعي للأطفال.

٤٨ - والأطفال المشردون داخليا معرضون بصفة خاصة للعنف القائم على نوع الجنس. وفي سياق النزاع المسلح والتشريد، فإن العنف الجنسي، الذي يمكن استخدامه إما عشوائيا أو منهجيا كسلاح من أسلحة الحرب، هو الخطر الأكثر إلحاحا. ويمكن أن يؤدي انهيار الأسر إلى تعريض الأطفال للعنف الجنسي داخل المنزل والمجتمع المحلي. وهناك أشكال أخرى شائعة من العنف القائم على نوع الجنس، منها البغاء القسري والاتجار والاعتداء المنزلي. وقد تم توثيق الزواج المبكر القسري للفتيات المشردات داخليا كاستراتيجية تكتيكية ضارة في عدة سياقات للتشرد الداخلي، حيث كان ذلك يحدث جزئيا بسبب الضغوط الاقتصادية التي كانت تواجهها الأسر المحرومة من مصادر دخلها المعتادة^(٢٦). ويؤثر العنف الجنسي أيضا على الصبية والشباب المشردين داخليا، في سياقات منها، على سبيل المثال، العمليات العسكرية في المناطق المدنية، والتجنيد العسكري، والاختطاف، والاحتجاز. وفي النزاعات التي جرى فيها التحقيق في العنف الجنسي ضد الرجال والصبية، اعترف بأن العنف الجنسي ضد الذكور "منتظم ومعتاد ومتفشٍ وواسع الانتشار"^(٢٧).

٤٩ - والأطفال المشردون داخليا الذين يعيشون في المخيمات يمكن أن يكونوا عرضة بوجه خاص للاستهداف من جانب المتجربين وغيرهم من الانتهازيين. كما أن وجود رجال مسلحين، بما في ذلك قوات الأمن، على مقربة من المخيمات يشكل مخاطر. ويمكن أن يلحق العنف القائم على نوع الجنس بالأطفال المشردين داخليا ضررا نفسيا موهنا، بما في ذلك الاكتئاب والاضطرابات اللاحقة للصدمة

(٢٦) Office of the Special Representative of the Secretary-General for Children and Armed Conflict, 2010

UNHCR, "Sexual violence against men and boys in the Syria crisis" (2017); see also Women's Refugee Commission, (٢٧)

It's Happening to Our Men as Well: Sexual Violence against Rohingya Men and Boys (New York, 2018)

والانتحار. وقد يتعرض ضحايا العنف القائم على نوع الجنس للوصم والرفض من جانب أسرهم أو لعواقب بدنية خطيرة، مثل حالات الحمل المبكر والأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي التي يمكن أن تسبب الإعاقة أو الوفاة^(٢٨).

٥٠ - ومن الضروري إيلاء اهتمام كافٍ للتخفيف من مخاطر العنف القائم على نوع الجنس في سياقات التشرد ويتطلب ذلك عملاً جماعياً ومُهماً شاملة متعددة القطاعات. وتقع على عاتق الجهات الفاعلة في المجال الإنساني مسؤولية ضمان أن يتضمن تصميم وتنفيذ برامجها استراتيجيات للحد من هذه المخاطر أو التخفيف من حدتها، مثل ضمان الوصول الآمن إلى المدارس، وإضاءة المناطق المظلمة، وتوفير مراحيض منفصلة، وإقامة الخدمات حيث يكون الاحتياج إليها على أشده. وتتيح عمليات رسم خرائط المسارات الآمنة للفتيات المشردات داخليا الفرصة لتحديد أين ومتى يعتبرن أنفسهن معرضات للخطر وتُوفّر التوجيه للممارسين في المجال الإنساني بشأن الاستراتيجيات الممكنة للتخفيف من حدة المخاطر. وإذا لم تتخذ هذه الأنواع من الإجراءات في البداية، فلن يكون من الممكن تدارك بعض الضرر الناجم^(٢٩).

٥١ - وقد أدت البرامج المجتمعية التي تستخدم تقنيات التوعية - باعتبارها تدخلات قائمة بذاتها تهدف إلى تغيير المواقف والسلوك أو تدخلات ضمن برنامج أوسع نطاقاً، مثل التدخل الاقتصادي - إلى الحد من حدوث العنف القائم على نوع الجنس وتخفيف آثاره وإلى تغيير المواقف والتصورات والمعرفة و (بعض) السلوكيات^(٣٠). ولكي تنجح الخدمات الرامية إلى مكافحة العنف القائم على نوع الجنس، ينبغي لها أن تكفل السرية وعدم الكشف عن الهوية لدى الحصول على الخدمات، والحد من الوصم، وأن تكون مراعية للاعتبارات الثقافية، وأن تستفيد من الخبرة المحلية^(٣١). وتعزيز آليات التنسيق بين القطاعات والبرامج أمر أساسي لبرامج مكافحة العنف القائم على نوع الجنس، ولكنه يظل محفوفاً بالتحديات، لا سيما عندما يتعلق الأمر بالأطفال المشردين داخليا. وقد أطلقت منظمة نطاق المسؤولية عن حماية الطفل، ومنظمة نطاق المسؤولية عن مكافحة العنف القائم على نوع الجنس، وبعض أعضائهما مبادرة تهدف إلى التصدي لبعض تلك التحديات وتحسين الدعم المقدم إلى الأطفال والمراهقين الناجين من العنف الجنسي^(٣٢).

واو - دعم الحلول الدائمة للأطفال المشردين وأسرهم

٥٢ - تتطلب الحاجة إلى إيجاد حل دائم لمشكلة التشرد التي يعاني منها المشردون داخليا التمييز بينهم وبين المدنيين الآخرين المتضررين من النزاع المسلح. وبالنظر إلى المخاطر وأوجه الضعف التي يمكن أن تترتب على التشرد وإلى الأثر غير المتناسب على حياة الأطفال، ينبغي أن يبدأ البحث عن حلول فور أن تسمح الظروف بذلك. وتقع على عاتق الدول المسؤولية الرئيسية عن تهيئة الظروف وتوفير الوسائل الكفيلة بتمكين الأطفال المشردين داخليا وأسرهم من العودة الطوعية أو الاندماج محليا أو الاستقرار في

(٢٨) Office of the Special Representative of the Secretary-General for Children and Armed Conflict, 2010

(٢٩) Dale Buscher, "Preventing gender-based violence: getting it right", *Humanitarian Exchange*, No. 60 (February 2014)

(٣٠) World Vision South Sudan, 2018

(٣١) Humanitarian Practice Network, "Preventing and responding to gender-based violence in humanitarian crises", Network Paper, No. 77 (January 2014)

(٣٢) انظر www.nrc.no/expert-deployment/2016/2019/improved-support-for-sexually-abused-children/

أماكن أخرى من البلد في أمان وكرامة وبطريقة مستدامة. ولذلك ينبغي النظر بعناية في المخاطر المرتبطة بالعودة السابقة لأوانها أو الانتقال إلى مناطق غير آمنة.

٥٣ - من أجل فهم التحديات التي قد يواجهها الأطفال عند عودتهم إلى مواطنهم الأصلية والفرص المتاحة لهم حينها، تتطلب الحلول الدائمة للأطفال المشردين قسراً، على سبيل المثال في أفغانستان والجمهورية العربية السورية والصومال والعراق، بياناتٍ وأدلةً أفضل تستند إلى مؤشرات مراعية للطفل. ويمكن قول الشيء نفسه بالنسبة لسياقات عديدة فيما يتعلق بالإدماج المحلي للأطفال أو توطينهم في أماكن أخرى. ومن الضروري أيضاً إدراج مبادئ البرمجة المراعية للطفل في جميع سياقات الحلول الدائمة ووضع معايير دنيا لتوجيه العمليات القائمة على الحقوق نحو إيجاد حلول للأطفال وأسرتهم^(٣٣). وبهذا المعنى، يظل لمصالح الطفل الفضلى الاعتبار الأول في إعداد الحلول للأطفال المشردين داخلياً، بوسائل منها تحديد وتدعيم آليات تكيفهم وقدراتهم المستخدمة في حماية أنفسهم.

٥٤ - وتحدد اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، في إطارها لعام ٢٠١٠ المتعلق بالحلول الدائمة للمشردين داخلياً، المبادئ الأساسية للحلول الدائمة وتشدد على الحاجة إلى عملية قائمة على الحقوق لتمكين المشردين داخلياً من اتخاذ قرارات مستنيرة وطوعية بشأن تخطيط الحلول الدائمة وإدارتها ومن المشاركة فيها. وهذا بطبيعة الحال ينطبق أيضاً على جميع الأطفال. وقد حُدد في الإطار عدد من المعايير فيما يتعلق بما يشكل حلاً دائماً وهو ما يجب النظر إليه من خلال عدسة تركز على الطفل.

٥٥ - وللأطفال المشردين داخلياً الحق في إبلاغهم بطريقة تناسب الأطفال والسن. وقد تختلف وجهات نظر الأطفال بشأن أفضليات الحلول الدائمة اختلافاً كبيراً عن وجهات نظر من يكبرونهم سنّاً. وعندما ينشأ الأطفال في سياقات مختلفة، مما يؤدي إلى أن يكون لهم ارتباط تاريخي وثقافي أضعف بشكل متزايد بمواطنهم الأصلية، فإنهم قد يرغبون في اتباع خيارات مختلفة. وعندما يُهجّر الشباب من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية، فإنهم يفضلون في كثير من الأحيان البقاء في المناطق الحضرية بسبب ما يجدونه في المدن من فرص أفضل للتعليم والعمل^(٣٤). ولذلك ينبغي بذل جهود خاصة لضمان المشاركة الكاملة للأطفال والشباب المشردين في التخطيط لإيجاد حلول دائمة.

الوثائق

٥٦ - أثناء النزوح، كثيراً ما يفقد الناس وثائقهم أو يتركونها وراءهم أو قد تتلف الوثائق أو تصادر أو لا يُعترف بها. وقد لا يكون المشردون داخلياً قد امتلكوا وثائق على الإطلاق. وبدون وثائق الهوية، يصبح الأطفال المشردون داخلياً فعلياً غير مرتبين للسلطات، فيواجهون صعوبات في تأكيد طائفة واسعة من الحقوق ويخاطرون بالتعرض لمزيد من انتهاكات حقوقهم. وقد يزيد التشرد في بعض الأحيان أيضاً من خطر أن يصبح المشرد عديم الجنسية. وفي بعض سياقات التشرد، قد لا تكون مجوزة القصر غير المصحوبين وثائق أو لا يكونون واعين بها، وبالتالي يفتقرون إلى دليل على هويتهم أو جنسيتهم. وبدون أي دليل على النسب أو مكان الولادة، فإنهم معرضون لخطر أن يصبحوا عديمي الجنسية^(٣٥).

Save the Children/Samuel Hall, *Achieving Durable Solutions for Returnee Children: What Do We Know?* (٣٣) (London, 2019).

.Special Representative of the Secretary-General on Children and Armed Conflict, 2010 (٣٤)

.Norwegian Refugee Council, "Statelessness and displacement" (2016) (٣٥)

ويزداد خطر انعدام الجنسية في البلدان التي توجد فيها قوانين للجنسية تميز على أساس نوع الجنس عندما يُفصل الأطفال المشردون داخلياً عن آبائهم أو يفتقرون إلى الوثائق التي تثبت وجود صلة قانونية لهم بهم. وتؤثر مسائل الوثائق على الأطفال في سياقات متنوعة في جميع أنحاء العالم ولأسباب أخرى، بما في ذلك وضع الآباء المشردين المشتبه فيهم أو المتهمين بالإرهاب^(٣٦).

٥٧ - وتقع على عاتق الدول مسؤولية اتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان تمكين الأطفال من الحصول على هوية قانونية في أسرع وقت ممكن عن طريق الاستعاضة عن الوثائق المفقودة أو إصدار وثائق جديدة، كما حدث في كولومبيا، على سبيل المثال، عن طريق نشر أفرقة تسجيل متنقلة - للوصول إلى المشردين داخليا في المناطق النائية^(٣٧) أو في كوت ديفوار باستخدام إفادات الشهود لإثبات هوية المشردين داخليا من أجل عملية تسجيل مدني^(٣٨). وفي الحالات التي يستمر فيها وجود قوانين جنسية تميّز بين الجنسين، ينبغي للدول أن تسن إصلاحات لدعم قوانين المساواة بين الجنسين في الجنسية بما يتماشى مع الاتفاقيات الدولية.

الصحة العقلية والسلامة النفسية الاجتماعية

٥٨ - يُنظر إلى الصحة العقلية والسلامة النفسية الاجتماعية بصورة متزايدة على أنهما بُعد رئيسي لسلامة الطفل، لأن الحوادث الصادمة في مرحلة الطفولة يمكن أن تؤدي إلى سوء الصحة العقلية طوال الحياة. وتجربة التشرد تُفاقم الآثار الضارة للنزاعات المسلحة والعنف على السلامة النفسية والبدنية للأطفال. وبعضهم أكثر عرضة للمشاكل النفسية أو الصدمات^(٣٩).

٥٩ - وقد أبرز الشباب الذين استطلعت آراءهم منظمة War Child في العراق وجنوب السودان الكيفية التي يمكن أن تؤثر بها الصدمة على قدرتهم على التواصل وشددوا على حاجتهم إلى الدعم في التعامل مع التجارب التي مروا بها واستيعابها وإلى الاستماع إليهم على نحو أنشط في سياق إعداد البرامج. وكثيرا ما يمنع الوصم المتضررين من طلب الدعم، كما يمنع صانعي القرارات المحليين من البحث عن حلول. ويُعتبر بعض الأطفال ذوي الإعاقات العقلية والبدنية "سبباً للخزي" فيتم إخفاؤهم، مما يجعل إدماجهم أمراً صعباً. وعدم وجود كراسٍ متحركة لمعظم الأطفال المعوقين قد يسبب لهم الاكتئاب ويخلف تأثيراً نفسياً على حياتهم، لأنهم، على حد وصف منظمة War Child "ما هم إلا أسرى داخل خيامهم".

٦٠ - وعلى الرغم من وجود اتفاق واسع النطاق على أن الدعم النفسي والاجتماعي للأطفال المشردين داخليا أمر أساسي وينبغي إدماجه في أقرب نقطة ممكنة في الاستجابة الإنسانية، لا يزال هناك نقص مثير للجزع في التركيز على الصحة العقلية للأطفال. ومع أن الحصول على الدعم النفسي الاجتماعي في العديد من البلدان قد يكون صعباً بالمثل على الأطفال المشردين وغير المشردين على حد

(٣٦) المرجع نفسه، (2019) "Barriers from birth: undocumented children in Iraq sentenced to a life on the margins".

(٣٧) Special Representative of the Secretary-General on Children and Armed Conflict, 2010.

(٣٨) Brookings, *Protecting Internally Displaced Persons: A Manual for Law and Policymakers* (2008).

(٣٩) Special Representative of the Secretary-General on Children and Armed Conflict, 2010.

سواء، فإن المشردين منهم ربما واجهوا صدمات في حياتهم لم يتعرض لها نظراؤهم، مما يجعلهم أكثر احتياجا بكثير إلى تلك الخدمات المهنية^(٤٠).

٦١ - والأطفال المشردون هم أيضا أكثر عرضة من الأطفال غير المشردين لمصادفة صعوبات في الوصول إلى بيئة حاضنة ومكان آمن للعب، وقد يفتقرون إلى روابط اجتماعية مقارنة بنظرائهم في المجتمعات المضيفة، وهي ظروف بالغة الأهمية لنماء الطفل. وفي أحد السياقات، كان شعور نسبة كبيرة من الأطفال المشردين الذين أجريت معهم مقابلات بالأمان أثناء اللعب منعما تماما أو نادرا، حتى بجوار منزلهم، في حين كان الأطفال الأكبر سناً لا يشعرون بالأمان بدون والديهم. وقال واحد من كل أربعة أطفال إنه نادراً ما كان لديهم مكان يذهبون إليه أو شخص ما يتحدثون إليه عندما كانوا خائفين أو خزانين أو منزعجين^(٤١).

٦٢ - من الضروري توفير دعم ملائم ومحلي المنبع في مجال الصحة العقلية والمجال النفسي الاجتماعي يعزز الاعتماد على الذات ومهارات التأقلم والقدرة على التكيف بين الأشخاص المتضررين، بمن فيهم الأطفال المشردون داخليا، وينبغي إعداد هذا الدعم وتقديمه في إطار برنامج شامل يستخدم نهجاً مستدامة ومجتمعية للصحة العقلية، بوسائل من بينها توفير أماكن ملائمة للأطفال وتوسيع نطاق وصول الشباب إلى الأنشطة الترفيهية، من خلال النوادي مثلا. ويساعد التدريب على المهارات الحياتية الأطفال على بناء الثقة لتحمل الضغوط والاحتجاج على القرارات غير الملائمة التي تخصهم، مثل القرارات المتعلقة بالتنجيد.

التعليم

٦٣ - التشرد لا يوقف الحق في التعليم، وكثيراً ما تنظر الأسر المشردة إلى تعليم أطفالها على أنه أولوية. وفي حالات النزاع المسلح، لا يتعطل الحصول على التعليم بسبب شيوخ انعدام الأمن فحسب، بل أيضا بسبب الهجمات الموجهة ضد الطلاب والمدرسين والمرافق التعليمية واستخدام تلك المرافق لأغراض عسكرية. وفي حالات شيوخ العنف، كثيراً ما تنشأ الحاجة إلى حماية المعلمين والتلاميذ وأولياء أمورهم من العنف، على نحو ما أبرزته المقررة الخاصة والممثلة الخاصة المعنية بالعنف ضد الأطفال^(٤٢) وشركاء آخرون^(٤٣).

٦٤ - وفي كثير من حالات التشرد، يختار أولياء الأمور إبقاء أطفالهم في المنزل بسبب اعتبارات تتصل بالسلامة أو اعتبارات اقتصادية. وكثيرا ما يملي الفقر أن يكون لكسب دخل كاف لإطعام الأسرة وكسوتها أولوية على التعليم. وقد تنشأ تحديات أخرى، مثل الحاجة إلى تعلم لغة جديدة. وتخفيف الاشتراطات المتعلقة بالوثائق المطلوبة للالتحاق بالمدارس على المشردين داخليا، وهي اشتراطات يصعب كثيرا استيفاؤها في العديد من الدول، يمكن أن يسهل إلى حد كبير حصول الأطفال المشردين على التعليم. وقد يكون للتوترات الاجتماعية والتمييز ضد المشردين داخليا أو وصمهم أثر أيضا؛ وفي بعض

(٤٠) Save the Children/Samuel Hall (2019).

(٤١) Save the Children, "Invisible wounds: the impact of six years of war on the mental health of Syria's children" (2017).

(٤٢) Office of the Special Representative of the Secretary-General on Violence against Children, *Protecting*

Children Affected by Armed Violence in the Community (United Nations publication, Sales No. E.16.I.15).

(٤٣) انظر، مثلا، UNHCR, "Impacto de la violencia en 220 centros educativos de Tegucigalpa" (2018).

الأحيان، لا يُرسل الأطفال إلى المدرسة أو يرفضون الذهاب إليها خوفاً من التعرض للتنمر من جانب زملائهم بسبب تشردهم.

٦٥ - وبالإضافة إلى التركيز على إتاحة إمكانية الحصول على التعليم، ينبغي إيلاء الاهتمام الواجب لقدرة الأطفال المشردين داخليا على البقاء في المدارس وإكمال دراستهم. ومن الممارسات الجيدة لمكافحة ارتفاع معدلات التسرب تضمنين الحزم الأسرية التي تمنح للأسر المشردة بدلات تعليمية ومبالغ لدفع الرسوم المدرسية ومجموعات لوازم مدرسية، تليها كشوفات للرصد والحضور من المدارس ذاتها.

٦٦ - ورغم الوعي المتزايد في السنوات الأخيرة بالحثمية الإنسانية لكفالة الحصول على التعليم أثناء الأزمات^(٤٤) وفي حالات التشرد الطويلة الأمد، لا يزال هناك نقص كبير في البيانات والمعلومات العالمية المتعلقة بتعليم المشردين داخليا التي يمكن أن تساعد على إلقاء الضوء على نطاق الاحتياجات والاستجابة المناسبة على صعيد السياسة العامة. وعلاوة على ذلك، من الصعب تتبع المسارات التعليمية للمشردين داخليا^(٤٥). وهناك فجوة في الاستجابة التنفيذية أيضا، إذ تعطى الأولوية القصوى لتحديد الحلول والموارد اللازمة لتوفير التعليم الموحد لملايين الأطفال المتأثرين بالتشرد. ورغم توافر أدلة قوية على أن الحصول على تعليم جيد أمر بالغ الأهمية في توفير الحماية البدنية والنفسية والاجتماعية والمعرفية للأطفال المشردين داخليا والحفاظ على حياتهم، فإن حماية الطفل والتعليم لا يزالان من بين أقل قطاعات العمل الإنساني حصولا على التمويل^(٤٦).

٦٧ - وقد يختلف التعليم المقدم على نحو يُخدم مصالح الطفل الفضلى وفقاً لحالة التشرد، ويتعين تقييم الاحتياجات التعليمية على أساس كل حالة على حدة. ويجب أن تتصدى أي رعاية نفسية اجتماعية تقدم للأطفال المشردين للصدمات النفسية الماضية والإجهاد والخوف الراهنين على حد سواء، وأن تهدف إلى بناء شعور بالسلامة وتعليم مهارات التكيف. والبرامج التكميلية المقدمة في قاعات الدراسة والرامية إلى تلبية الاحتياجات النفسية الاجتماعية الحادة للأطفال المتأثرين بالصدمات الناجمة عن النزاعات يمكن أن تكون فعالة. ومن هذه البرامج ما يساعد الطلاب على تحديد ردود فعلهم على الضغوط النفسية وتعلم طرق تهدئة أنفسهم، والتمكّن من التحدث إلى المعلمين والأسرة، وإدراك المخاطر في مجتمعاتهم المحلية، وتحديد تدابير للحفاظ على سلامتهم، مثل المشي إلى المدرسة في مجموعات أو العثور على طرق بديلة^(٤٧).

٦٨ - وعلاوة على ذلك، ينبغي أن يراعي توفير التعليم في حالات الطوارئ القضايا الجنسانية. فقد يؤدي النزاع والتشرد إلى تغيير الديناميات الجنسانية وقد يؤثر على الصبية والفتيات بشكل مختلف، على الرغم من أن الحواجز التي تعترض سبيل التعليم كثيرا ما يتم الإبقاء عليها وتعزيز الفوارق بين الجنسين. ويجب أن تؤخذ هذه العوامل في الاعتبار على نحو كاف عند وضع برامج تعليمية للأطفال المشردين داخليا.

Manuel Bessler, "Foreword: education – a humanitarian and development imperative", *Forced Migration Review*, issue No. 60 (March 2019).

United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO), *Global Education Monitoring Report 2019: Migration, Displacement and Education – Building Bridges, Not Walls* (Paris, 2018).

Global Protection Cluster and Global Education Cluster, "Child protection and education in emergencies" (2015).

Norwegian Refugee Council, *Education in Emergencies: Children in Distress – A Child Protection Risk Analysis for NRC Afghanistan's Education Programme* (Kabul, 2018).

٦٩ - وعلى الرغم من أن التشرد الداخلي يشكل ضغطاً هائلاً على الهياكل الأساسية التعليمية غير المناسبة أصلاً، فمن المهم أن تؤخذ احتياجات المجتمعات المضيفة في الاعتبار بشكل كامل، ولا سيما في حالات التشرد الطويلة الأمد. ومن الضروري تقديم الدعم المالي والتقني الكافي، مثل المعلمين الإضافيين والمرافق المدرسية الإضافية، لكي تنفذ المجتمعات المحلية التزاماتها تجاه الأطفال المشردين تنفيذاً أفضل. وقد يتطلب ذلك إنشاء أماكن مدرسية إضافية وإجراءات مبسطة للقبول، وتغطية الرسوم والقروض الدراسية، وتوفير الكتب المدرسية للأطفال المشردين، كما حدث في أوكرانيا^(٤٨). والواقع أن الحصول على تعليم شامل وجيد يحقق فوائد اقتصادية واجتماعية وصحية كبيرة لتجمعات المشردين والمجتمعات المضيفة على حد سواء، ويساعد على تعزيز تماسك المجتمعات، كما يشكل أداة حيوية في مكافحة التحيز والقوالب النمطية والتمييز^(٤٩).

الإسكان والأراضي والممتلكات

٧٠ - في سياقات التشرد، تشمل المخاطر التي تواجهها تجمعات المشردين الإخلاء القسري، وعدم إمكانية الحصول على الأراضي، وغير ذلك من الحواجز التي تعترض حقوق السكن والأرض والملكية. والنساء والأطفال معرضون بوجه خاص لخطر الإخلاء القسري والتشرد (A/HRC/25/54، الفقرة ٦٥) وينبغي أن تعطى لهم الأولوية عند النظر في توفير المأوى في حالات الطوارئ إلى أن يتم التوصل إلى حلول إسكانية أكثر دواماً. ويمكن أن يكون الأطفال عرضة للخطر بصفة خاصة عندما يضطرون إلى المشاركة في آليات تكثيف ضارة، مثل عمل الأطفال أو الزواج المبكر، لتغطية تكاليف الإيجار أو بسبب الاستغلال.

٧١ - ويعتمد الأطفال عادة على قدرة أحد الوالدين أو الوصي على الحصول على سكن لائق وإنشاء منزل لا خوف فيه من الإخلاء القسري. وفي سياقات التشرد، يمكن أن يكون من الصعب جدا العثور على بيت آمن والحفاظ عليه. والحصول على السكن اللائق والأرض أمر هام في جميع مراحل التشرد. وقد يكون حصول النساء المشردات على السكن والأرض وحقوق الملكية محدوداً بسبب التحديات المتعلقة بثغرات القوانين والممارسات العرفية، التي تؤدي إلى فقدان حقوق الميراث، وتفاقم التمييز والحواجز الناجمة عن أشكال الحرمان الاجتماعية والاقتصادية. ويمكن أن يكون لذلك أثر كبير على إمكانية توافر ضمان الحياة لأطفالهن (المرجع نفسه، الفقرة ٦٤).

الحفاظ على النظم الوطنية لحماية الطفل وتعزيزها في سياقات التشرد الداخلي

٧٢ - في حالات الطوارئ، وكلما طال أمد حالة التشرد، ازدادت حتمية أن تدعم الحكومات الوطنية والمحلية والمجتمع الدولي الجهود الرامية إلى وضع قوانين وسياسات ونظم وخدمات عامة تشمل الأطفال المشردين داخلياً. وكثيراً ما يكون هناك فصل بين العناصر غير الرسمية والرسمية للنظم الوطنية لحماية الطفل، وثمة حاجة إلى التعاون بين المستويين وإلى أن تكون الهيئة الحكومية المركزية المكرسة لرعاية الطفل والقوى العاملة في مجال الرعاية الاجتماعية مجهزتين بما فيه الكفاية ومزودتين بالموارد لمعالجة مسائل الحماية

(٤٨) اليونسكو، التقرير العالمي لرصد التعليم، ٢٠١٩.

(٤٩) UNICEF and Internal Displacement Monitoring Centre, "Equitable access to quality education for internally displaced children" (July 2019).

والانتهاكات ضد الأطفال في حالات التشرد^(٥٠). وينبغي أن يجري، في إطار أي نهج يُتبع لتعزيز النظم، تحديد أوجه ضعف الأطفال المرتبطة تحديداً بالتشرد ومعالجتها.

٧٣ - وقد عملت اليونيسف مع الهيئات الوطنية المعنية بحماية الطفل لكفالة أن تتضمن نظم حماية الطفل الاحتياجات المحددة للأطفال المشردين داخلياً، على سبيل المثال في نظم إدارة الحالات. فقد أظهر إنشاء نظم لإدارة الحالات، على سبيل المثال، زيادات في عدد الأطفال الذين يحصلون على خدمات إدارة الحالات، التي تشمل تقديم المشورة الفردية، والتتبع الأسري ولم تشمل الأسرة، ومساعدة الضحايا، وإعادة الإدماج، والتصدي للعنف القائم على نوع الجنس، والتعليم، والدعم القانوني. وأدى إنشاء وتعزيز نظم تسجيل المواليد، بما في ذلك النظم الإلكترونية لتجنب الازدواجية، إلى زيادات كبيرة في معدلات تسجيل المواليد.

٧٤ - وتؤدي الحكومات المحلية دوراً متزايد الأهمية في حالات التشرد. وكثيراً ما توفّر محلياً النظم والخدمات التي لها أكبر أثر على الحياة اليومية للأطفال. وينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم النهج القائمة على المناطق وأن يعمل مع الحكومات المحلية، نظراً لأنها مهياً بشكل فريد لإحداث تغيير في حياة الأطفال المشردين داخلياً. ويمكن أن يعني ذلك تكييف السياسات الوطنية مع الاحتياجات المحلية أو سد الثغرات داخل النظم الوطنية من خلال الخدمات البلدية.

٧٥ - وتدرك الجهات الفاعلة في المجال الإنساني على نحو متزايد قيمة البرمجة التعاونية والمتكاملة والمشاركة بين القطاعات والحاجة إليها لمعالجة الأسباب الجذرية للشواغل المتعلقة بحماية الطفل والاستجابة لاحتياجات حمايته، مع الاستعانة بالمهنيين في مجالي حماية الطفل والتعليم باعتبارهم حلفاء طبيعيين. وتستخدم على نحو متزايد مبادرات التعزيز الاقتصادي للأسر - المشتملة مثلاً على الائتمانات الصغرى أو التحويلات المتعلقة بالمهارات أو التحويلات النقدية - التي ينفذها موظفو برامج حماية الطفل والتعليم وتدير سبل العيش، وذلك كشكل من أشكال العمل التعاوني بين الحكومات ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية لمنع انفصال الأطفال، وتحسين الرعاية الحاضنة والوالدية، والحد من حدوث عمل الأطفال^(٥١). ومما يؤسف له أن التحديات المرتبطة بتنسيق الجهود والتنافس فيما بين الوكالات على الموارد لا تزال قائمة في سياقات مختلفة. وتتيح عملية إصلاح الأمم المتحدة الجارية فرصة لزيادة الاتساق في الاستجابة الدولية لصالح الأطفال المشردين داخلياً.

رابعاً - الاستنتاجات والتوصيات

٧٦ - تأمل المقررة الخاصة، بهذا التقرير، أن يتم تنشيط وتعزيز الحوار المطلوب بين مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة، بما في ذلك الحكومات ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية والمشردين داخلياً، تحقيقاً لهدف نهائي هو الانتقال من المناقشة إلى انتهاج ممارسة أفضل لتعزيز حماية الأطفال المشردين داخلياً.

(٥٠) UNHCR, "Community-based child protection mechanisms" (2013)

(٥١) Alliance for Child Protection in Humanitarian Action, "Adapting to Learn, Learning to Adapt"

- ٧٧ - ويشكل هذا العام عام الفُرص، حيث يصادف عام ٢٠١٩ الذكرى السنوية لمناسبات هامة منها الذكرى السنوية الثلاثون لاعتماد اتفاقية حقوق الطفل، التي دعا فيها الموقعون جميع الدول إلى ضمان تربية كل طفل بروح السلم والكرامة والتسامح والحرية والمساواة والإخاء. ويجب احترام الأطفال باعتبارهم "مناطق سلام"، ويجب حماية حقوقهم في جميع الأوقات. والأطفال المشردون داخليا هم أطفال أولا وقبل كل شيء.
- ٧٨ - لذلك تهيئ المقررة الخاصة بالدول والجهات الفاعلة الأخرى، حسب الاقتضاء، أن تقوم بما يلي:

بشأن القانون والسياسة العامة

- (أ) احترام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان بصورة عاجلة لا لبس فيها، وخاصة اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكوليهما الاختياريين وقرارات مجلس الأمن بشأن الأطفال والنزاعات المسلحة، ووضع حد للإفلات من العقاب عن طريق محاسبة مرتكبي الانتهاكات ضد الأطفال المشردين داخليا؛
- (ب) وضع قوانين وسياسات ونظم وخدمات عامة تشمل الأطفال المشردين داخليا دون تمييز، وضمان أن تخلو القوانين الوطنية التي لا تخص المشردين داخليا على وجه التحديد من التمييز ضدهم ومن تقييد حقوقهم؛
- (ج) ضمان أن يتضمن وضع وتنفيذ القوانين والسياسات الوطنية المتعلقة بالمشرد الداخلي أولويات الأطفال المشردين داخليا وحماية الأطفال والشواغل المتصلة بنوع الجنس؛
- (د) اعتماد أو تعزيز التشريعات التي تجرم الانتهاكات الجسيمة الستة المرتكبة ضد الأطفال أثناء النزاعات المسلحة، وتعزيز آليات الرصد والإبلاغ، بوسائل منها المشاركة النشطة لجميع كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة، وكفالة تنفيذ خطط عمل لإنهاء ومنع الانتهاكات التي ترتكبها أطراف النزاعات والمدروجة في التقرير السنوي للأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح؛
- (هـ) إذكاء الوعي من خلال البيانات العلنية وحملات التوعية العامة لإطلاع عامة الجمهور والموظفين العموميين على آثار التشرد الداخلي، بما في ذلك المخاطر الخاصة التي يواجهها الأطفال المشردون داخليا فيما يتعلق بتوفير الحماية لهم؛
- (و) توفير التدريب للموظفين العموميين، بمن فيهم الأخصائيون الاجتماعيون وضباط الشرطة والقضاة والمدعون العامون والمحامون والأوصياء والمعلمون ومنظمات المجتمع المدني المحلية، في مجالات حقوق الطفل، وإدارة الحالات المتعلقة بحماية الطفل، وعمليات تقييم المصالح الفضلى وتحديدتها، والإجراءات الملزمة للطفل؛

بشأن المشاركة

- (ز) اتخاذ تدابير خاصة لضمان مراعاة آراء وشواغل الفتيات والصبية المشردين داخليا عند تصميم وتنفيذ برامج الحماية والمساعدة، وكذلك عند وضع القوانين والسياسات ذات الصلة، وتخطيط وإدارة الحلول الدائمة وعمليات السلام؛

(ح) تيسير التنسيق بين العاملين في المؤسسات العامة والجهات التي تتصدى للتشرد الداخلي من أجل تعزيز أنشطة مشاركة الأطفال أثناء التعافي وإعادة الإدماج؛

(ط) ضمان تزويد الأطفال بمعلومات عن الخيارات ونتائجها والشروط المتعلقة بالحلول الدائمة في شكل ولغة يمكنهم فهمها حتى يتسنى لهم إسماع أصواتهم؛

بشأن البيانات والأدلة

(ي) إدماج "منظور التشرد" في العمليات المتعلقة بالبيانات وفي نظم إدارة المعلومات التي تركز على الأطفال أو تشملهم تمشياً مع التوصيات الدولية المرتقبة بشأن الإحصاءات المتصلة بالمشردين داخليا، والقيام على النحو المناسب بتنفيذ الدراسات الاستقصائية العنقودية المتعددة المؤشرات في الدول المتضررة بشدة من مشكلة التشرد، وهي مبادرات تتطلب تعاوناً وثيقاً بين خبراء حماية الطفل والخبراء الإحصائيين؛

(ك) إدماج "منظور الأطفال" في نظم وعمليات جمع البيانات التي تركز على التشرد أو تشملها، حسب الاقتضاء والإمكان، بما في ذلك البيانات المصنفة تصنيفاً كافياً حسب العمر ونوع الجنس وأوجه الضعف المحددة، وفيما يتعلق أيضاً باستخدام أساليب نوعية ومبتكرة لجمع البيانات تتيح مشاركة الأطفال والمراقبين وإسهامهم الفعال؛ وهي مبادرات تتطلب تعاوناً وثيقاً بين خبراء حماية الطفل وخبراء إدارة المعلومات؛

(ل) تحسين وزيادة استخدام البيانات الموجودة عن الأطفال المشردين داخليا من خلال تعزيز ممارسات تبادل البيانات في إطار المعايير والبروتوكولات المناسبة لحماية البيانات؛ ولهذا الغرض، ينبغي مواصلة دعم واستكشاف برامج إخفاء الهوية في البيانات وغيرها من الحلول التكنولوجية لإتاحة الاطلاع على البيانات الحساسة؛ ويشجّع على زيادة استخدام النهج التعاونية في جمع بيانات جديدة عن الأطفال في حالات التشرد الداخلي؛

بشأن برامج الوقاية والاستجابة

(م) إدراك ومعالجة دوافع التشرد الداخلي الخاصة بالأطفال في سياقات النزاعات وشيوع العنف من خلال تعزيز النظم المجتمعية وتنمية القدرة على التأثير المفضي إلى حدوث تغيرات في السلوك الاجتماعي؛

(ن) تعزيز قدرات الهيئات الوطنية على حماية الطفل، بوصفها الجهات المسؤولة في المقام الأول عن حماية الأطفال المشردين داخليا وتجمعاتهم وعن تقديم المساعدة لهم؛

(س) دعم وتعزيز قدرة الأسر والمجتمعات المحلية على توفير الحماية للأطفال المتأثرين بالتشرد الداخلي، بوسائل تشمل المبادرات والبرامج المجتمعية، ودعم تعميم عنصر حماية الطفل في الاستجابة الإنسانية، في سياق الخدمات التعليمية والصحية وغيرها؛

(ع) اختيار أماكن آمنة وميسرة على نحو كاف لمواقع التشرد، والقيام بتخطيط المواقع القائم على توفير الحماية والمراعي للطفل ونوع الجنس، والاضطلاع على سبيل الأولوية بإزالة الألغام والذخائر العنقودية وغيرها من المتفجرات من مخلفات الحرب في الأماكن التي يلجأ إليها الأطفال

المشردون داخلياً وأسرهم وفي مناطقهم الأصلية وأماكن عودتهم المحتملة، والقيام بأنشطة للتوعية بمخاطر الألغام بمشاركة الأطفال ووالديهم؛

(ف) اتخاذ إجراءات لتجريم الهجمات على مواقع المشردين داخلياً ومحاسبة من يجندون الأطفال أو يستخدمونهم أو يرتكبون انتهاكات جسيمة أخرى؛ وضمان إنشاء خدمات لتوفير الدعم القانوني للأطفال المشردين داخلياً وتدريب وتوعية القوات العسكرية وقوات الشرطة المشاركة في تأمين مواقع ومستوطنات المشردين داخلياً بالالتزام بحماية الأطفال من التجنيد والاستخدام وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة؛

(ص) إنشاء نظم سرية وميسرة وملائمة للأطفال ولكلا الجنسين للشكوى والإحالة من أجل التصدي لجميع أشكال العنف والإيذاء والاستغلال للأطفال المشردين داخلياً، الذين ينبغي توعيتهم وأسرهم ومجتمعاتهم بتلك الآليات على نحو كاف؛

(ق) إعطاء الأولوية لمنع الانفصال الأسري، ولا سيما عن طريق مساعدة المجتمعات المحلية على الاستعداد لأي تشرد محتمل والتخفيف من المخاطر المرتبطة به، وكذلك عن طريق توعية السلطات بأهمية الحفاظ على التماسك الأسري، ودعم التتبع الأسري وجمع شمل الأسرة أثناء التشرد وفي إجراءات العودة وإعادة الإدماج؛

(ر) تقديم المشورة لمساعدة الأسر والمجتمعات المحلية على فهم تجارب الأطفال واحتياجاتهم، وفي حالات عدم توافر الرعاية الأبوية، تعزيز ترتيبات الرعاية والوصاية الأخرى، وفقاً للمبادئ التوجيهية للرعاية البديلة للأطفال؛

(ش) كفالة تقديم دعم طويل الأجل وموثوق وشامل، بما في ذلك التمويل والمشاركة، للصبية والفتيات للمشردين داخلياً المرتبطين بالقوات أو الجماعات المسلحة، مع مراعاة احتياجاتهم الخاصة، ولا سيما إعادة التأهيل وإعادة الإدماج، بما في ذلك التعليم الاستدراكي، والبرامج المهنية ومشاريع كسب الرزق، فضلاً عن الدعم النفسي الاجتماعي؛

(ت) اتخاذ الخطوات اللازمة لتنفيذ خطة منسقة للوقاية والاستجابة لمكافحة العنف القائم على نوع الجنس، مثل ضمان تحديد ضحاياه أو المعرضين لخطره من الأطفال المشردين داخلياً، وإنشاء آليات ميسرة وآمنة وسرية للإبلاغ عنه، وتشكيل لجان مجتمعية لتنسيق ورصد ومتابعة تدابير مواجهة العنف القائم على نوع الجنس، وتدريب السلطات المحلية على منع العنف القائم على نوع الجنس والتصدي له، وتعزيز سياسة الأمين العام المتعلقة بعدم التسامح مطلقاً مع الانتهاك والاستغلال الجنسيين للأطفال من جانب حفظة السلام وغيرهم من موظفي الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، مع إعطاء الأولوية في الوقت نفسه لنظم العدالة الرسمية بوصفها قناة رئيسية للتعامل مع حوادث العنف الجنسي ودعم أداؤها لوظائفها؛

بشأن الحلول الدائمة

(ث) ضمان أن تكون الظروف مواتية لإيجاد حلول دائمة للأطفال المشردين داخلياً وأسرهم، مع إيلاء اهتمام خاص لتعليم الأطفال المشردين داخلياً ورعايتهم النفسية الاجتماعية؛

(خ) تزويد جميع الأطفال المشردين داخلياً بالوثائق القانونية المناسبة وضمان أن تشمل خدمات تسجيل المواليد جميع الأطفال؛

(ذ) اتخاذ جميع الخطوات الممكنة لتوفير الرعاية الطبية والنفسية الاجتماعية المناسبة للأطفال المشردين داخليا وأسرتهم من خلال برامج مجتمعية منسقة مشتركة بين القطاعات مع موظفين مدربين، والتخطيط لترتيبات تقديم المساعدة الطويلة الأجل للأطفال المصابين بصدمة شديدة وتنفيذها بمساعدة خبراء مدربين في مجال الصحة العقلية ومساعدة الأطفال المصابين بأمراض عقلية طويلة الأجل وأسرتهم؛

(ض) كفالة الحصول الفوري والفعال على التعليم المجاني والجيد والشامل للجميع والخدمات الأساسية لجميع الصبية والفتيات، بصرف النظر عما إذا كانوا مشردين أو حائزين لوثائق، وإدراك وتدليل الحواجز المحددة المتصلة بنوع الجنس والإعاقة، في سياقات التشرد الطارئة وغير الطارئة على السواء، على جميع المستويات وفي مجال التدريب المهني، وتعزيز النظم التعليمية حتى تتمكن من توفير فرص تعليمية عالية الجودة للأطفال في المجتمعات المضيفة واستيعاب الأطفال المشردين وتلبية احتياجاتهم الخاصة؛

(أ أ) تعزيز شبكات الأمان الاجتماعي وتوسيع فرص الدخل للأسرة وفرص عمالة الشباب، بما في ذلك للمشردين داخليا؛

(ب ب) توفير سكن ميسور التكلفة وآمن ولائق للأطفال المشردين داخليا وأسرتهم، وضمان إيواء الأسر معاً؛

بشأن التمويل

(ج ج) زيادة التمويل التعاوني والمرن المتعدد السنوات لدعم الأطفال، بمن فيهم المشردون داخليا، ولا سيما زيادة تمويل التدخلات في مجال حماية الطفل من ٠,٥ في المائة إلى ما لا يقل عن ٤ في المائة من التمويل الكلي للعمل الإنساني وتحديد مصادر تمويل جديدة لسد الفجوة وضمان تخصيص اعتمادات كافية في ميزانية الدولة لحقوق الأطفال المشردين داخليا؛

(د د) زيادة الدعم المقدم لتعزيز النظم الوطنية والمحلية لحماية الطفل من أجل تلبية الاحتياجات الإضافية للأطفال المشردين داخليا والتكثيف معها، بما في ذلك في المناطق الحضرية، من خلال نُهج قائمة على المناطق تراعي احتياجات المجتمعات المضيفة وأحوالها.